الموقف الفرنسي من الاستراتيجية الامريكية في العراق

أ.م.د. عامر كامل احمد (*)
م.م. امنة محمد علي (*)

المقدمة:

لايمكن الحديث عن الموقف الفرنسي حيال الاستراتيجية الامريكية في العراق بعد الاحتلال دون الولوج في خلفية المعارضة الفرنسية للحرب. اذ قادت فرنسا منذ بدايات الاستعدادات الامريكية-البريطانية للحرب معسكر المعارضة الدولية لها وحذر الرئيس الفرنسي السابق شيراك من استخدام القوة العسكرية بوصفها الوسيلة الاخيرة للتعامل مع الازمة العراقية ودعا الى حلها بالوسائل الدبلوماسية في اطار احترام القانون الدولي ولوحت فرنسا بانها ستستخدم النقض في مجلس الامن ضد اي مشروع قرار امريكي – بريطاني يبيح لهما استخدام الخيار العسكري.

وتنبع من تلك الرؤيا اهداف محدودة ارادت فرنسا تحقيقها: فمن ناحية كانت تهدف الى حماية مصالحها الاقتصادية مع العراق بوصفه شريك تجاري مهم ومدين لها بما يقارب ثلاثة مليارات دولار فضلا عن دعم الشركات الفرنسية العاملة في العراق والتي كانت تستثمر في قطاع النفط. ومن ناحية ثانية: اظهار الاستقلالية حيال الهيمنة والاستفراد الامريكي على العالم ومن ناحية ثالثة: محاولة لتحسين صورتها وتعزيز حضورها في المنطقة لانها ماتزال تطرح نفسها كفاعل دولي اكثر قبولا لدى النظم الاقليمية لاسيما في منطقة الشرق الاوسط.

وكانت فرنسا تخشى من عواقب الاحتلال وحاول شيراك ان يشكل محورا فرنسيا – روسيا– المانيا في محاولة لتعطيل مساعي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا للاسراع بشن الحرب . الا ان فرنسا ادركت حدود قدرتها . وتاكد لها عدم جدوى المذهب الشيراكي في معارضة الولايات المتحدة على شن الحرب . وظلت معضلة فرنسا طيلة المدة من ٢٠٠٣– ٢٠٠٧ تتلخص في تساؤلها : الى اين ستصل الولايات المتحدة الامريكية من الاحتلال؟

وبالرغم من ان المواقف الفرنسية ومنذ عام ٢٠٠٤ بدات تميل الى الموازنة بين متطلبات المرونة مع الولايات المتحدة الامريكية التي فرضت عليها تخفيف حدة الهجوم على السياسة الامريكية في العراق ومن ثم اعادة صياغة مواقفها والحفاظ على ما تبقى

(*) رئيس قسم الدراسات الاسيوية -مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.
(**) مدرس مساعد- قسم الدراسات الاوروبية-مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

لها من مصالح في المنطقة والتكيف مع المعطيات الجديدة التي افرزها الاحتلال ، الا انها ظلت تدعو الى ضرورة انهاء الاحتلال الامريكي باقرب وقت ممكن ونقل السيادة للعراقيين لتحملهم مسؤولياتهم في ادارة شؤون بلادهم واعطاء دور اكبر للامم المتحدة . غير ان فرنسا دفعت ثمن مواقفها المعارضة للحرب والاحتلال وواجهت ضغوطا امريكية لاسيما على الادارة الفرنسية ، انتهت الى دفع القضاء الفرنسي لاتهام الرئيس الفرنسي السابق شيراك بالفساد الاداري .

بعد وصول الرئيس نيكولا ساركوزي الى سدة الرئاسة الفرنسية جرى تحول في الموقف الفرنسي تجاه الاحتلال الامريكي ، ففي حين رفع شيراك شعار الاستمرارية فان ساركوزي رفع شعار التغيير واتبع منهجا مغايرا لسلفه يقوم على تقديم الدعم والاسناد للقوات الامريكية في العراق والنظر الى الصعوبات التي تواجهها تلك القوات في العراق ليس من باب التشفي بل من باب تقديم المساعدة .

وتقتضي متابعة وتحليل اهم التطورات لمسارات الموقف الفرنسي من الاستراتيجية في العراق تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسة

المحور الاول : الاستمرارية في الموقف الفرنسي حيال الاستراتيجية الامريكية في العراق
المحور الثاني : التغير في الموقف الفرنسي من الاستراتيجية الامريكية في العراق
المحور الثالث : مستقبل الموقف الفرنسي من الاستراتيجية الامريكية في العراق
الخاتمة

المحور الاول : الاستمرارية في الموقف الفرنسي حيال الاستراتيجية الامريكية في العراق

توصف السياسة الخارجية الفرنسية بالاستقلالية والتوازن ازاء العديد من القضايا الدولية اذ ارسى الجنرال شارل ديغول دعائم هذه الاستقلالية[1] وامن بان الحيوية التي تتمتع بها بلاده نتيجة لعمقها الحضاري وتاريخها المتجدد والافكار التي قدمتها للانسانية تؤهلها لتأدية دور عالمي اكثر فاعلية، ولم يقبل ديغول بذوبان الشخصية الخصوصية الفرنسية فهو المتمسك بالسيادة القومية واستقلال بلاده ورغبته في التاكيد على دورها العالمي من خلال الانفتاح ونشر الانموذج الثقافي الفرنسي في مواجهة النموذج الانكلوسكسوني.

على الرغم من التغيير الذي حصل في سياسة ومواقف فرنسا فقد اختلف النهج الاستقلالي لدى الرؤساء الذين خلفوا ديغول بسبب الاختلاف في ادراك النظام الدولي وتطوراته ومكانة ودور فرنسا لا من خلال الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية ولكن بايجاد ارضية للتفاهم معها واعادة صياغة العلاقات الاطلسية .

ومنذ تولي الرئيس فرانسوا متران الرئاسة الفرنسية (١٩٨١ – ١٩٩٥) وصف العديد من الباحثين في شؤون السياسة الخارجية الفرنسية مدة حكمه بالسياسة الاطلسية بما تميزت بها من تحولات جديدة وهي تراجع العلاقات الفرنسية مع الاتحاد السوفيتي السابق وتقارب الرؤيتين الامريكية والفرنسية حول العديد من القضايا .

غير ان الاستمرارية عادت من جديد بعد وصول جاك شيراك في عام ١٩٩٥ الى سدة الرئاسة واشرت بوضوح عودة سياسة خارجية ديغولية اصيلة ومرتكزة على مفاهيم الاستقلالية

[1] **للمزيد من مسارات السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس شارل ديغول . ينظر بول يالط وكولدين ريكلو، سياسة فرنسا في البلاد العربية ،ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفو ، بيروت ، دار القدس**

ووجد نفسه في مواجهة ثقل النزعة الموروثة عن سياسة الاشتراكيين فسعى الى اعادة تركيب سياسته دون اغفال ثوابتها تجاه العديد من القضايا وكانت محاولات شيراك والباحث دوما عن الاستقلالية وعن دور مميز لها من اجل اعادة مكانة وحضور فرنسا المتراجع في المنطقة العربية . ومايهمنا في هذا البحث هو علاقات فرنسا مع العراق التي ارسى دعائمها شيراك من خلال ايجاد شراكة مبنية على التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية واثمرت تلك العلاقات المتينة بتوقيع الشركات الفرنسية عقود طويلة الاجل في مجال الاستثمار في قطاع النفط وعملت تلك الشركات طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات الا انها توقفت بعد اجتياح العراق للكويت في اب ١٩٩٠ .

ومنذ بدايات الاستعدادات الامريكية البريطانية للحرب على العراق ، اعلنت فرنسا بانها تعارض استخدام الخيار العسكري ضد العراق الا بعد استنفاذ الوسائل الدبلوماسية كافة والتلويح باستخدام النقض ضد اي مشروع قرار امريكي يبيح لها استخدام القوة العسكرية[١] .

ويرى العديد من الباحثين بان الموقف الفرنسي المعارض للحرب هو عودة للتقاليد الديغولية اذ واجه ديغول سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على الحلف الاطلسي ودفع بفرنسا لان تكون حاضرة ومستقلة في حركة السياسة الدولية خاصة بعد انسحابه من الجناح العسكري للحلف الاطلسي[٢] .

وعلى هذا الاساس حذرت الحكومة الفرنسية من عواقب الحرب على العراق التي وجدتها تهديدا لنفوذها التاريخي ومغامرة امريكية تفكر بالاهداف وليس بالنتائج ، ولم تستطع الحكومة الفرنسية منذ عام (٢٠٠١) القيام باي مبادرة واقتصرت على التصريحات الرسمية لاسيما بعد ان ادركت بان الولايات المتحدة مصممة على الذهاب الى الحرب لذلك اكدت فرنسا على ضرورة التعامل مع الازمة العراقية داخل اطار مجلس الامن والتاكيد على المرجعية الدولية وحرصت في هذه المرة ان يكون خطابها السياسي متميزا وتجلى ذلك في خطاب الرئيس شيراك بمناسبة السنة الميلادية لعام (٢٠٠٣) حيث شدد فيها على سمو مجلس الامن وضرورة اجماع اعضائه وضمان الشرعية لتعطيل اي نزعة انفرادية او لجوء تلقائي لاستخدام القوة . وعدت الحرب بانها اسوء الحلول واخر الخيارات لادراكها النتائج التي ستترتب عليها في المنطقة التي تتسم بالتوتر والحروب وتنامي الارهاب وربما انتقاله الى اوربا عبر المتوسط[٣] .

بالمقابل عدت الولايات المتحدة الامريكية المعارضة الفرنسية للحرب بانها تنطلق من نظرة ضيقة للمخاطر التي يواجهها العالم لاسيما الارهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل لذلك هاجمت كوندليزرايس مستشارة الامن القومي السابق الموقف الفرنسي المعارض للحرب وصرحت بان بلادها ستسامح روسيا وتتجاهل المانيا وتعاقب فرنسا .

---

[١] عامر كامل احمد ، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الحرب الامريكية على العراق وتداعياتها على البيئة الاوروبية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣١ – ٣٢ – ايلول ، كانون الاول ٢٠٠٦ ص ١٦٧ ومابعدها

[٢] بول يالطا، مصدر سابق ص ٢١٧

[٣] صحيفة بابل العدد ٣٥٢٠ في ٢٠٠٣/١/٢

لقد اثار الموقف الفرنسي من التطورات التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٤ تساؤلات عديدة وطرح شكوكا مشروعه حول المرونة التي ابدتها فرنسا من الاستراتيجية الامريكية بعد هذا العام سيما وان فرنسا كانت تقود محورا المانيا – روسيا في مواجهة سياسة الولايات المتحدة الامريكية في العراق

وللاجابة على ذلك يمكننا القول بان سعي فرنسا كان يهدف للحفاظ على ماتبقى لها من مصالح في المنطقة فمن ناحية وجدت حكومات المنطقة قد انحنت امام الغزو الامريكي للعراق وتواصلت معه مباشرة فليس من مصلحتها استبقاء العداء ومن ناحية اخرى فان سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على منابع النفط بشكل مباشر والتي كان العراق خارج اطارها الى ماقبل الغزو مما يعني قدرتها على التحكم باقتصاديات الدول الاوروبية خاصة فرنسا بسبب حاجتها الكبيرة والمتزايدة الى نفط المنطقة .

وعلى مستوى اخر فان الانتكاسات التي تعرضت لها الدبلوماسية الفرنسية في علاقاتها مع دول المنطقة خلال السنوات الاخيرة قد استفادت منها دول اخرى ، فتركيا على سبيل المثال استفادت من الموقف الامريكي المعادي لفرنسا الرافضة للحرب وجيرته لصالحها لاسيما فيما يخص انضمامها الى الاتحاد الاوروبي ، ففي الاجتماع الذي عقده الحلف في اسطنبول عدت فرنسا حديث الرئيس الامريكي حول انضمام تركيا لاوروبا بانه تدخل سافر في شؤون الاتحاد الداخلية[١].

على العموم فان الحكومة الفرنسية ضحت بمواقفها السابقة عندما حضرت قمة الثماني الكبار (G8) التي عقدت في ٩ حزيران ٢٠٠٤ في سي ايلاند في ولاية جورجيا الامريكية عندما توصلت مع الولايات المتحدة الامريكية الى صفقة مفادها بان تقوم الاخيرة باجراء تعديلات على مشروع الشرق الاوسط الكبير بما يتناسب مع مصالح وتوجهات الاتحاد الاوروبي مقابل ان توافق فرنسا على تمرير مشروع القرار الامريكي رقم (١٥٤٦) في مجلس الامن والذي نص على انهاء الاحتلال وتحول القوات الاجنبية الى قوات متعددة الجنسيات.

وقد هاجم شيراك الاستراتيجية الامريكية وحمل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية على العراق مسؤولية زعزعة استقرار المنطقة وتفاقم المشكلات القائمة في العراق كون الحرب مغامرة فاقمت من عوامل الانقسام بين العراقيين واثرت على وحدة العراق واضعفت استقرار المنطقة وولدت مخاوف لدى دولها فضلا عن انه اتاح للارهاب مجالا جديدا للتوسع[٢].

وتبعا لما تقدم فان فرنسا عدت الاحتلال خطأ ارتكبته الولايات المتحدة الامريكية في حين كان بالامكان الاستمرار في الضغوط على النظام العراقي السابق لاسقاطه بوسائل اخرى كون الوسائل التي استخدمها المجتمع الدولي كانت كافية لتحقيق هذا الغرض[٣]، وهذا

---

[١] www.alasr.ws.indey مجلة الوطن في ١٣ /٥/ ٢٠٠٥

[٢] بول يالطا وكولدين ريكلو ، مصدر سابق ، ص ٩٥ www.vb.6arab.net

[٣] **ترى الحكومة الفرنسية بان الحسابات الاستراتيجية الخاطئة للادارة الامريكية هي المسؤولة عما يحدث في العراق اذ فشلت في :**

- **فهم عمق الانقسام العراقي والديني في العراق**
- **تجنيب العراق بعد الاحتلال خطر نشوب حرب اهلية**

ماعبر عنه شيراك بالقول (نحن لم نعترض على الاطاحة بالنظام السياسي في العراق ولايعد اسقاطه خطأ لكن اعترضنا على الطريقة التي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق ذلك)[١].

كما هاجمت فرنسا الاسلوب التبسيطي الذي تتعامل به الادارة الامريكية مع مشكلات العالم الثالث بحيث ترجع كل المشكلات الى الارهاب .

وفي سياق الايحاءات الامريكية من داخل حلف الاطلسي لاشراك قوات الحلف في مهمة حفظ السلام في العراق فان الحكومة الفرنسية قدمت شروطا للمشاركة اعلنها وزير خارجيتها دومينيك دوفيلبان وهي كالاتي[٢]:

- تكون المشاركة الفرنسية بموجب تخويل من قبل مجلس الامن على ان تحظى هذه الخطوة بدعم كامل من المجموعة الدولية
- ضرورة استصدار قرار جديد من مجلس الامن
- ان تستلم الامم المتحدة مفاتيح ادارة البناء في العراق سياسيا واقتصاديا وامنيا ونهاية الاحتلال .. بمعنى الخروج من منطق الاحتلال الى منطق اعادة البناء
- ان فرنسا تسعى لتامين مهامها العسكرية لكي لايكون جنودها هدفا لعمليات عسكرية على غرار ما يتعرض له الامريكيين والبريطانيين .

وهكذا ادركت فرنسا بانه طالما وجد الاحتلال فان السيادة ستكون بيد الحاكم الامريكي وان انتزاع السيادة من اي شعب لايمكن قبوله، لذلك اكدت على ضرورة الانتقال من منطق الاحتلال الى منطق السيادة. وخلال هذه المدة كان اتجاه الحكومة الفرنسية واضحا لقبول الامر الواقع واصبح التساؤل هو، هل اصبح على فرنسا ان تقبل التوافق مع الاستراتيجية الامريكية في العراق بغية الحفاظ على مصالحها؟

الجواب نعم .. بعد ضعف حضورها في المنطقة وتزايد رفض اشراكها في حملة اعادة الاعمار كما حرصت ان لاتبدو بعيدة عما يجري في العراق وان يسمع صوتها ولو من خلال تاكيد رايها في الاحداث .

فبعد صدور القرار الاممي (١٥٤٦) وانتقال السيادة للحكومة العراقية وتحول القوات المحتلة الى قوات متعددة الجنسيات وتشكيل الوزارة برئاسة اياد علاوي اصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بيانا عبرت فيه عن رغبة فرنسا في اعادة العلاقات الدبلوماسية[٣].

بالمقابل وبالرغم من اقرار الحكومة العراقية بوجود خلافات مع فرنسا على خلفية مواقفها السابقة المعارضة للحرب ، الا انها عبرت بذات الوقت عن رغبتها بانهاء الخلافات وضرورة ان تقوم فرنسا وبالتعاون مع شركائها الاوروبيين بمساعدة العراق في استعادة مكانته ضمن الاسرة الدولية والى بناء علاقات جديدة قائمة على المصالح المشتركة.

- **قيام مؤسسة وطنية**
- **الحفاظ على نسيج وحدة البلاد**
- **السياسات الامنية للاستراتيجية الامريكية**

[١] **صحيفة الشرق الاوسط العدد ٩٠٦٥ في ٢٣ /٢٠٠٣/٩**

[٢] **صحيفة العدالة العدد ١٧ في ٢٠٠٣/٧/١٧**

[٣] **صحيفة التاخي العدد ٤٢٦٤ في ٢٠٠٤/٧/٦**

كما ان فرنسا عدت التغير التكتيكي الذي حصل في الاستراتيجية الامريكية والذي اعلنه الرئيس الامريكي جورج بوش في العاشر من كانون الثاني عام ٢٠٠٧ واطلق عليه بـ(الاستراتيجية الجديدة) من خلال زيادة عديد القوات الامريكية في العراق ونقل الملف الامني لبعض المحافظات العراقية الى الحكومة العراقية والتقليل من دخول القوات الامريكية في مواجهات عسكرية في المناطق الساخنة واشراك القوات العراقية مع القوات الامريكية في التصدي للجماعات المسلحة عدته خطوة بالاتجاه الصحيح الا انه غير كافٍ مالم ترافقه عملية سياسية تتفاعل فيها المكونات العراقية كافة لان الحل لايكون عسكريا فحسب من دون الحل السياسي . الا ان تفاقم الوضع الامني واحتدام الصراع بين الفرقاء العراقيين واشتداد الحرب الطائفية جعل وزير الخارجية الفرنسي السابق فليب دوست بلازي يعلن عن مقترحات لتجاوز الازمة التي يمر بها العراق بالقول :

(يتفاقم الوضع في العراق بشكل مخيف يوما بعد يوم ونعتقد ان الحل الوحيد لكي يستعيد العراق استقراره وسيادته وسلامه اراضيه ووحدته يكمن في الخطوات الاتية

- مشاركة جميع الاطراف الرئيسة والسياسية في العملية السياسية .

التاكيد على منظور شامل باستراتيجية يستعيد العراق والمنطقة باسرها من خلالها الامن والاستقرار)[1].

وهكذا كان موقف الحكومة الفرنسية من الحرب الامريكية على العراق للمدة من (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) يتسم بالمعارضة والنقد ، ويعزى هذا الموقف لسببين رئيسين:

اولهما الضرر بالمصالح الفرنسية اذ شكل العامل الاقتصادي الاساس في هذا الموقف وثانيهما ادراك فرنسا بان الحرب غير شرعية وستفتح الباب امام الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة . ومنذ البداية كانت نظرة الحكومة الفرنسية للغزو الامريكي للعراق نظرة ملؤها الريبة والشك وكررت في مناسبات عدة المطالبة بالانسحاب الامريكي من العراق ومنح السيادة للعراقيين وظلت الازمة العراقية تثير قلق الاوساط الفرنسية . وهذا ما اكدت عليه الحكومة الفرنسية ، اذ دعت الى ضرورة تجنب الانسحاب السريع وان الطريق السليم لذلك هو بوضع خطة للانسحاب ويكون انسحاب او بقاء قوات التحالف وفقا لما يقرره العراقيون وبحسب ماتقتضيه تطورات الوضع.

المحور الثاني : التغير في الموقف الفرنسي حيال الاستراتيجية الامريكية في العراق

بعد تولي نيكولا ساركوزي رئاسة الجمهورية الفرنسية في ايار عام ٢٠٠٧ خلفا للرئيس شيراك اثر فوزه في الانتخابات الرئاسية الاخيرة والتي ادت فيها العوامل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية الدور الاكبر في تحديد توجه الناخبين ، حيث صوتوا على اساس البرامج الانتخابية. وتميز البرنامج الانتخابي للرئيس ساركوزي بكونه يتضمن خطوات اصلاحية في مجال تنشيط الاقتصاد وتدعيم الاستثمار خصوصا مع الشركات الامريكية ، فالولايات المتحدة شريك تجاري مهم بالنسبة الى فرنسا فقد وصلت ارباح الشركات الامريكية في فرنسا الى اكثر من الضعف بنحو (١,٧) بليون دولار في عام (٢٠٠٣) وفي

[1] **Arab diplomatic- gour-frmimsiteredes**

ذروة الازمة بين الدولتين ، في حين حصدت الشركات الفرنسية العاملة في الولايات المتحدة نحو (٢,٥) بليون دولار وهذا الرقم يشكل ارتفاعاً عن مبلغ (١,٤) بليون دولار في السنة السابقة[1].

ان حالة المواجهة بين فرنسا والولايات المتحدة اثرت بشكل مباشر على قطاع الاستثمار الامريكي في فرنسا الامر الذي انعكس بشكل سلبي على السوق الداخلية في فرنسا التي يعاني اقتصادها اصلا من ركود وضعف في مستوى الاداء وارتفاع في نسب البطالة والتضخم وانخفاض في القدرة الشرائية هذا من جهة ومن جهة ثانية فقد توقع الخبراء الاقتصاديون بان الضرر من ارتفاع وتيرة العنف وعدم استقرار الاسواق العالمية سوف يصيب الاقتصاد العالمي ويؤثر في الازدهار الاقتصادي على طرفي الاطلسي . لذا فقد وضع ساركوزي نصب عينيه مسألة طي خلافات الماضي مع الولايات المتحدة الامريكية . فالخروج من الازمة الاقتصادية المطبقة على فرنسا شكل همه الاول الذي يستدعي ان يمهد له ارضيه مناسبة تسمح لفرنسا باستقطاب الاستثمار والحصول على فرص استثمارية في الخارج فضلاً عن فتح اسواق جديدة امام البضائع الفرنسية من اجل انعاش الاقتصاد . لذلك اتخذ ساركوزي قرارات تؤكد على مواقف الصداقة والتحالف مع الولايات المتحدة والتعامل مع التطورات الجارية في العراق بواقع التطورات على الارض ليس من باب التشفي للصعوبات التي تواجهها القوات الامريكية بل من باب الدعم والاسناد لحليف تقليدي طالما نظرت اليه فرنسا على انه حليف لايمكن تجاوزه.. واضحت فرنسا في هذه المرة من المتحمسين في انجاح الاستراتيجية الامريكية في العراق.

وزيادة على الى ماسبق ذكره هناك عوامل عدة كان لها الاثر في بلورة موقف الرئيس ساركوزي فيما يخص علاقته مع الولايات المتحدة[2].

١. مايتعلق منها بشخص ساركوزي فهو ابن مهاجر هنكاري ينحدر من عائلة ثرية وبالتاكيد فان هذا الامر يمنحه ميلاً اكبر نحو سياسة اقتصاد السوق التي تعتمدها الولايات المتحدة ، فضلاً عن عدم امتلاكه للنزعة القومية التي ورثها الفرنسيون نتيجة لحروبهم مع انكلترا في الماضي ورغبتهم في ان يكونوا ندا لها بلغتهم وشخصيتهم .
٢. رغبته في التفرغ الى جهود الاصلاح الداخلي فضلاً عن الفوائد الاقتصادية التي يمكن ان يجنيها الاقتصاد الفرنسي من تنشيط حركة التجارة بين البلدين وتوسيع افاق التعاون في مجالات بحثية تنفرد بها الولايات المتحدة دون غيرها والاستفادة من خبرتها الادماجية في مجال الهجرة والمهاجرين .
٣. تطابق الرؤى بين الطرفين فيما يخص المسائل الامنية مثل التطرف والاصولية الاسلامية وماتمثله من تهديد ، كذلك مشكلة الارهاب العالمي والتي باتت تؤرق الطرفين بما وصلت اليه من سعة وانتشار وخطورة في الوسائل التدميرية التي تستخدمها ، خصوصا بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر وتفجيرات لندن ومدريد.

---

[1] **Affaires etrangeres-france diplometic**

[2] **ويليام دروز ويك ، مجلة نيوز ويك العدد ١٨٧ في ٢٠٠٤/١/١٣**

٤. المكاسب التي يمكن ان تحققها فرنسا في العراق من عمليات اعادة الاعمار والتي اذا مارغبت في الحصول عليها فلابد ان يكون الامر من خلال علاقاتها الجيدة مع امريكا التي لها شبه هيمنة تامة على كل مايتعلق بشؤون العراق .
٥. كما ان التغير في الموقف الفرنسي جاء في سياق علاقة جديدة بين الرئيس الامريكي جورج بوش والفرنسي ساركوزي ، وان التنسيق بين الرئيسين اقوى مما كان عليه الحال مع شيراك .

وفي اول خطاب القاه ساركوزي اكد على ان بلاده ينبغي ان تلعب دورا على الساحة الدولية والاقليمية وانه عازم على قيادة سياسة خارجية متماسكة طموحة وفعالة ستحاور الجميع وتتبع دبلوماسية التوفيق والابتعاد عن دبلوماسية المجامله .

وبغية اظهار التغير الذي حصل في النظرة الفرنسية للملف العراقي اوعز الرئيس الفرنسي الى وزير خارجيته برنار كوشنير لزيارة العراق وكانت اول زيارة لوزير خارجيه فرنسي منذ عام (١٩٩٨) وهي رسالة واضحة لرغبة فرنسا في استعادة علاقاتها الاقتصادية وتادية دور في مستقبل العراق اذ حرصت فرنسا التي وقعت شركاتها عقود لاعادة الاعمار الا تبدو بعيدة عما يجري في العراق وان تسمع صوتها ولو من خلال تاكيد رايها بالاحداث ، وعلن وزير خارجيتها لدى زيارته العراق في المدة (١٩ – ٢٠ / اب / ٢٠٠٧) بان فرنسا تتضامن مع الشعب العراقي وانه جاء الى العراق للاصغاء الى المكونات العراقية كافة بدون استثناء واعتبر الحل السياسي والديمقراطي هو الامثل لحلحلة الازمة العراقية .

وفي نفس الوقت انتقد الوزير الفرنسي الاستراتيجية الامريكية في معالجة الملف العراقي بقوله (من البديهي القول بان الاستراتيجية الامريكية في العراق لم تكلل بالنجاح المتوقع .. فالوضع الامني يتدهور ولكن هذا لايعني ان علينا اهمال هذه الازمة الرئيسة بل على العكس فان بلاده صرحت بعدم وجود حل عسكري للازمة العراقية والمطلوب جهد سياسي شامل بالضرورة ويتعين على الاوروبيين وفرنسا بشكل خاص الاسهام في هذا الجهد[١] . ولخص الوزير الفرنسي الحل السياسي في العراق بثلاث نقاط رئيسة[٢]:

- حكومة وحدة وطنية وعرقية
- انسحاب الولايات المتحدة الامريكية المسهم الرئيس في القوات المتعددة الجنسيات
- التزام المجتمع الدولي بدعم العراق وبشكل خاص الامم المتحدة.

وبدأت فرنسا تبحث عن قناه اخرى للحركة هي دعوة الفرقاء العراقيين لمؤتمر موسع ، اذ اقترحت في الثالث من تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ اثناء المؤتمر الموسع لدول الجوار العراقي ان تستقبل النخب السياسية العراقية في مؤتمر للمكونات بين الاطياف العراقية ويكون موسعا يضم اكبر قدر ممكن من القوى السياسية على غرار المؤتمر الذي عقد في فرنسا بشان الازمة اللبنانية .

---

[١] **امنة محمد علي ، التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية ، مركز الدراسات الدولية ، مجلة المرصد الدولي العدد الخامس – كانون الاول – ٢٠٠٧ ص ٩٣**

[2] **www.nqeia.com**

يتضح مما تقدم بان فرنسا في عهد ساركوزي بدأت تتعامل مع الازمة العراقية وتطورات الاستراتيجية الامريكية بواقع المتغيرات على الارض ومن باب مد يد المساعدة لانجاح المهمة الامريكية . وتبرر فرنسا رؤيتها الجديدة للملف العراقي بانها تنبع من ارادة فرنسية خالصة لايجاد حل للمعضلة العراقية وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير لدى زيارته العراق تحسبا للغط عندما قال (اتيت الى بغداد مباشرة من باريس ولم امر عبر واشنطن)

المحور الثالث : مستقبل الموقف الفرنسي حيال الستراتيجية الامريكية في العراق

- مشهد التوافق

تجد فرنسا نفسها مجبرة للتعامل مع التطورات الجارية في العراق بنظرة جديدة وذلك للتخلص من التهميش الذي تعرضت له خلال السنوات الاخيرة .

لذلك لجأت الى مزيد من التنسيق والتعاون لانجاح المهمة الامريكية في العراق لأن فشل الولايات المتحدة الامريكية سيقود بالضرورة الى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار ليس في العراق فحسب بل سيشمل المنطقة باسرها .

وعلى العموم فأن آفاق التوافق في المواقف الفرنسية مع الاستراتيجية الامريكية ستتأثر بمدى نجاح الولايات المتحدة الامريكية في ترتيب الوضع في العراق وبمدى فهم فرنسا للتغيرات التي سيمر بها .

وعلى الرغم من المراجعة الشاملة لمجمل السياسات العسكرية والامنية التي اجراها الرئيس ساركوزي حيال المنطقة وتجلت في جولات قام بها الى المنطقة العربية حيث عكست حجم التحول الاستراتيجي الفرنسي والعمل على تأدية دور لتأكيد حضورها. وقد توضح هذا التوجه من خلال دعوتها للتوصل الى مفاهيم واسس جديدة لتطويق مصادر عدم الاستقرار في العراق والمنطقة وهذا تطلب السعي الفرنسي نحو التعاون مع الولايات المتحدة في تجاوز المأزق الذي تمر به قواتها في العراق .

وتأتي المواقف الفرنسية في سياق استمرار المخاوف الفرنسية من امتداد وتوسع الارهاب بأتجاه اوربا بسبب قربها الجغرافي . كما ان تحسين مواقفها أزاءالولايات المتحدة الامريكية هو لإستعادة العديد من امتيازاتها.

- مشهد الاختلاف .

يبدو هذا المشهد ضعيفا لان فرنسا جزء من التحالف الغربي الذي يتفق في العديد من الملفات التي تتعلق بالمنطقة . وبما ان فرنسا تعتمد في تزويدها من النفط على دول الخليج العربي ولها مصالح اقتصادية معها ولها اتفاقات عسكرية ايضا وقد جرى مؤخرا عقد اتفاق مع الامارات العربية المتحدة لبناء اكبر قاعدة عسكرية فرنسية فيها، لذلك فهي تسعى لتعزيز حضورها في المنطقة.

من الواضح ان هنالك تنافسا امريكيا –فرنسيا ستشهده المنطقة لان كلاهما يسعى الى الحصول على اكبر قدر من الامتيازات والعقود في مجال بيع الاسلحة .

وعلى هذا الاساس فأن الاختلاف في المواقف الفرنسية حيال الاستراتيجية الامريكية في العراق ستحدده العناصر الآتية ..

- ابعاد فرنسا عن حملة اعادة الاعمار .

- استحواذ الولايات المتحدة على عقود الاستثمار في مجال النفط
- فشل الولايات المتحدة الامريكية في العراق سيكون محفزا للدور الفرنسي لبناء استراتيجية جديدة في المنطقة.

واخيرا فأن فرنسا سوف تسعى الى الابقاء على سياسة متوازنة ومتحالفة مع الولايات المتحدة في خطوات تحددها معادلة الربح والخسارة بعيدا عن مبدأ التصارع والمواجهة[1].

الخاتمة

خلقت المصالح الفرنسية لدى العراق دافعا لتوجه المواقف الفرنسية المعارضة للحرب الامريكية – البريطانية على العراق . الا ان تلك المواقف لاسيما في عهد الرئيس جاك شيراك لم تحقق شيئا بل انها تسببت في عزل فرنسا وحرمانها من عقود اعادة الاعمار والاستثمار في العراق .

غير ان الحكومة الفرنسية سعت خلال مدة الاحتلال الى اتباع سياسة اكثر توازنا بين الاستقلالية والمرونة في التعامل مع الملف العراقي مع تاكيدها على ضرورة انهاء الاحتلال باقرب وقت ممكن ومنح السيادة للعراقيين ، لذلك وصف البعض المواقف الفرنسية بالغموض والتذبذب في تفسير بعض التطورات التي حدثت في مسارات المواقف الفرنسية .

ان اختفاء الموقف الفرنسي المعارض للاحتلال الامريكي حلت محله تسويات ومقاربات امريكية – فرنسية لتشمل ملفات المنطقة (لبنان ، فلسطين ، ايران) .

ومن الواضح ان فرنسا في عهد الرئيس ساركوزي سعت الى تادية دور اكبر في المنطقة وبالذات في العراق الذي تعده فرصة استثمارية كبيرة في مجال التنقيب عن النفط وسوقا يستوعب معظم الصناعات الفرنسية وان طي صفحة خلافات الماضي هو الاجدى للعودة بقوة الى المنطقة.

[1] المصدر السابق